

وراء الأكمة ما وراءها

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

من تابع الأسبوع الماضي وتيرة السجال البيزنطي الحامي الوطيس الذي جرى داخل مجلس النواب اللبناني المعين خلال دراسة موازنة ٢٠٠١ ، لا بد وأنه شعر بالخوف مما يحضر من خضات للبلد، وما يُنجر له من خوازيق " إقليميا، دولياً، في الداخل وعلى الحدود، من أجل تبرير استمرار الهيمنة السورية "الكاملة الأوصاف" المفروضة على اللبنانيين تحت راية أخوة قايين منذ ٢٥ سنة. "الله ينجينا من الآتي، وهو بالتأكيد عظيم في كوارثه ما دام مصيرنا يقرره نواب وحكام وسياسيون ورجال دين في غالبيتهم كالصنوج ترن فقط عندما تنقر في الخارج، ومربوطة على معالف السفارات. وكما كان يقضي النص المسرحي المُعد في "عنجر" تفجرت الحساسيات والخلافات، النعرات المستوردة والمكبوتة، وتطايرت سهام الاتهامات لتطاول الجزر الأمنية، ممارسات الدول المقامة داخل الدولة، سرقات أموال الناس، التتصت حتى على الحكام أنفسهم، تناحر الرؤساء الثلاثة، الصحون اللاقطة وسرقات التخابر الخارجي والعمالة وغيرها الكثير. لقد تبين للمواطن المسكين أن وراء الأكمة ما وراءها وأن همومه وما أكثرها هي آخر ما يفكر به متولو الحكم.

قد يفرح البعض ويتوهم بأن العافية الديمقراطية قد عادت إلى مجلس النواب المعين وبان حرية الرأي والتعبير مصانان، إلا أن الواقع وللأسف هو غير ما نرى ونسمع عبر وسائل الإعلام المسيرة من قبل المحتل وواجهاته المحلية. الحقيقة المرة التي لا يجب أن تغيب عن عقل ونباهة أي لبناني يؤمن بلبنان الدولة المستقلة والكيان والإرادة الحرة، أن معظم ما حدث ويحدث في مجلس النواب ومجلس الوزراء وبين أهل الحكم والسياسيين المنصبين من قبل دمشق هو بالغالب مدبر ومعد سلفاً بقصد إظهار اللبنانيين بالعاجزين عن حكم أنفسهم وبالمتناحرين الذين سيعودون إلى محاربة بعضهم البعض يوم تُجبر سوريا على سحب قواتها من لبنان.

الحكم السوري وبعد أن أرغم على تقديم بعض التنازلات بنتيجة المعارضة اللبنانية الجامعة لاستمرار احتلاله، وكان آخرها ما سُمي زوراً عملية إعادة الانتشار، قرر العودة بقوة إلى ممارسة الدور الذي يجيده بامتياز، دور مشعل الحرائق والإطفائي في آن، فهو المحرك لكل المناكفات التي شهدتها الساحة اللبنانية مؤخراً بين الرؤساء الثلاثة، وهو أيضاً وراء الإثارة الإعلامية لبعض الملفات الحساسة الفضائحية، إضافة إلى تحريكه قطاعات عمالية ومناطقية لإرباك الجميع وشل تحركات المجموعات السيادية.

إن المتتبع للنمط الدمشقي في إمساك ملفات الحكم اللبناني يعي تماماً أن كل ما طُرح مؤخراً من ملفات فضائية مثيرة للجدل، وكل ما ألقى من خطابات رنانة استفزازية داخل مجلس النواب وخارجه كان في معظمه ضمن النصوص المسرحية المعدة في عنجر. فلولا الضوء الأخضر السوري ما كان السيد الحريري تجراً وغمز من قناة حزب الله في ملف مبلغ الـ ٢٥٠ مليون دولار سنوياً التي تُحرم منه الدولة عن طريق شبكات التخابر غير الشرعية، ولا كان حزب الله تمكن من تجييش قطاعات عمالية ومخاتير ونواب ونقابات ليرفع بوجه حكومة الحريري مطالب ظاهرها معيشي وباطنها سياسي بامتياز.

نسأل، ماذا كانت نتيجة إثارة ملف التنصت والكل يعلم أن أجهزة المخابرات السورية واللبنانية ومنذ سنين تنتصت على كل المسؤولين والمراجع الدينية والسياسيين بمن فيهم الرؤساء الثلاثة والوزراء؟ والجواب لا شيء، لأن الملف أقفل ووضع في الأدراج، وسوف يثار أمره مجدداً يوم يرى الحكم السوري أن في ذلك مصلحة له. ونفس المصير سيلاقه ملف التخابر الخارجي وأي ملف فضائي آخر لأن الحكم المستمد إكسبير وجوده من ستالينية الاحتلال يقوم على مبدأ الكبت والقهر والاضطهاد والاستغلال ونمط التسلط المافياوي بأبشع وجوهه. إثارة الملفات الفضائية التي اعتقد البعض أنها ظاهرة عافية ديموقراطية هي بالواقع نذير شؤم بعودة سياسة فرق تسد السورية ومعها عودة الخدام وغيره من المكلفين إيجاد بل ابتكار آليات تفرق اللبنانيين وتزرع بينهم روح الشقاق وتخيفهم بعضهم من بعض. ومن هذه الآليات المستجدة إظهار حزب الله بالبعبع وتخويف كافة الشرائح اللبنانية به وبسلاحه الذي لم يعد مسموحاً له استعماله ضد إسرائيل بعد أن فرض شارون قواعد جديدة للاتفاق القائم بين تل أبيب ودمشق منذ سنة ١٩٧٥ حول تقاسم احتلالهما للبنان.

أما الغاية من كل هذه المناكفات المسرحية فهي لتبرير استمرار الاحتلال السوري وربما أيضاً عودة العسكر السوري إلى بيروت قريباً وبقوة أكبر بكثير من تلك التي تم سحبها بهدف تضليلي هو حماية العاصمة وسكانها من حزب الله.. ترى هل هناك من يسمع لصوت العقل وبإمكانه إفشال مخططات عنجر وإيقاف مسرحياتها ليتمكن لبنان من التخلص من حكم التبعية واسترداد الاستقلال المصادر والقرار المغيب؟